تقييم تجربة تحول الشركات الصناعية في العراق من التمويل المركزي الى التمويل الذاتي

أ.د. ثائر محمود رشيد
جامعة بغداد / كلية الادارة والاقتصاد , بغداد , العراق
Dr. Thaer Mahmoud Rasheed
College of Administration and Economics / University of Baghdad , Baghdad, Iraq
Drthaer2009@yahoo.com

م. دالية عمر نظمي
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي/ دائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة , بغداد ,العراق
Lect. Daliya Omar Nazmy
Ministry of Higher Education and Scientific Research, Baghad , Iraq
Daliyomar93@gmail.com

م.م. دعاء عبد الحسين جلوب
وزارة المالية / دائرة الموازنة , بغداد , العراق
Assist. Lect. Doaa Abdulhussein Challob
Ministry of finance / Budget department , Baghdad , Iraq
Duaaalhilifi91@gmail.com

المستخلص

حظى موضوع تحويل الشركات الصناعية من التمويل المركزي الى التمويل الذاتي باهتمام دول العالم ، لما له من دور بارز ومهم للارتقاء بواقع القطاع الصناعي ، وما يتطلب ذلك من اجراء تقييم لمدى كفاءة الاداء الاقتصادي لشركات هذا القطاع بشكل دوري ومستمر لتحديد جدوى التحول وللوصول الى مستويات عالية من الكفاءة خاصة في العراق . اذ تتحدد مشكلة البحث في ان معظم شركات وزارة الصناعة والمعادن ذات التمويل الذاتي تعاني من اعباء وتكاليف مالية تتحملها وزارة المالية في الوقت الذي يمكن ان تسعى فيه الحكومة الى توجيه مواردها المالية باتجاه انشطة انمائية تسهم في اعادة الاعمار والبناء .عليه تؤكد الدراسة على اهمية تحليل واقع هذه الشركات وتصنيفها وتقييمها من ناحية الربحيه الاقتصادية والاجتماعية وجدوى تحويلها ، لتحديد مدى امكانية اعادة هيكلتها . ذلك ان تحويل الشركات الصناعية من التمويل المركزي الى التمويل الذاتي ينبغى ان يتم على وفق معايير ومتطلبات اقتصاد السوق بعد عام 2003 ، ذلك ان الظروف التي احاطت بعملية التحول قد تغيرت بعد هذا العام . فطوال مدة العقوبات الاقتصادية كانت موازنة الدولة تفتقر الى الايرادات النفطية القادرة على تحمل اعباء الانفاق ، واولوية ذلك انحصر بشكل خاص على تلبية متطلبات الحاجات الاساسية للسكان . وبانتهاء العقوبات الاقتصادية ووفرة الايرادات النفطية وتعاظم الانفاق الاستثماري خاصة للقطاع ألصناعي وبعد دراسة وتقييم الشركات الصناعية خاصة شركة الاسمدة الجنوبية ، تم استنتاج عدد من الحقائق منها عدم نجاح الشركات الصناعية ذات التمويل الذاتي وما تعانيه من مشاكل وتحديات عدة . وقد اوصت الدراسة بوضع الحلول والمعالجات ووضع توصيات محددة للنهوض بالشركات الصناعية .

الكلمات المفتاحية : اقتصاد السوق , التمويل الذاتي , التحول

Keywords: Market Economy, Self-financing, transformation

المقدمة

نتيجة لما يعانية الاقتصاد العراقي على مدار عقود من العقوبات الاقتصادية الدولية، وحيث كان الاقتصاد يتم ادارته والتخطيط له بشكل مركزي، وكان يستوعب جزءاً مهما من القوى العاملة، واجهت الصناعة انخفاضاً تدريجياً في الجودة والانتاجية وبالتالي على تنافسيتها حيث قلة التخصيصات والانفاق الاستثماري نتيجة انخفاض الايرادات النفطية حينها والتي فرضت بالحتم على تقليص ايرادات الدولة بحيث انعكس ذلك على مدى القدرة على توفير مستلزمات الانتاج الصناعي المستوردة وبنسب عالية تصل الى اكثر من 50% من مستلزمات الانتاج المحلي وعدم توفر قطع الغيار بحيث اثر ذلك على مدى القدرة على التنمية والتوسع والتطور التكنولوجي . وعد حينذاك تحويل الشركات الصناعية العامة من التمويل المركزي الى شركات تمويل ذاتي خطوة اولى وأساسية في مجال امكانية اعادة هيكلتها وخلق بيئة اقتصادية تمكن القطاع الصناعي العام من التوسع وتشجيع الشركات على تحقيق الاستقلالية والتشغيل الذاتي والاعتماد على الذات وفرض قدرتها على المنافسة في السوق، وتضع في اعتبارها اهمية تقليل مشاركة الدولة في ادارة اصولها والتأثير الاقتصادي الايجابي الذي يمكن ان ينتج من خلال تحويل الشركات المملوكة للدولة نحو التمويل الذاتي قبل عام 2003.

ولكن ما يعرف بسياسات الاصلاح والخصخصة ابان فترة الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي في العراق استندت اساسا الى قدرة الانتاج (على وفق الاحتكار الحكومي) على النفاذ والبقاء في السوق للمنتج من السلع والخدمات الصناعية بسبب صعوبة الاستيراد حيث ارتفاع سعر الصرف الاجنبي بسبب العقوبات الاقتصادية المفروض على الاقتصاد بشكل عام والصناعة بشكل خاص، وبالتالي لم يكن هناك من اذكاء لروح المنافسة مع السلع الاجنبية ، وعدت عملية التحول نحو التمويل الذاتي حينها موشراً لنجاح المصنوعات العراقية بسبب انفراد هذه الشركات في السوق.

اما بعد عام 2003 وفي ظل الانفتاح التجاري وارتفاع درجة الانكشاف التجاري وما شهدته السوق العراقية من ضعف في السياسات الصناعية وعدم انفاذ القوانين الصناعية والتجارية ، وما ينبغي من وجوب اعادة الهيكلة الصناعية باتجاه خطوات لتحسين فاعلية واداء الصناعة ، ظلت تعاني الصناعة من مشاكل وتحديات مهمة وتأشير العديد بانها شركات خاسرة او غير مربحة وما في ذلك من بقاء واستمرار تحمل الدولة عبء (177) شركة تعود ملكيتها الى الدولة من نفقات (جارية واستثمارية) من موازنة الدولة في الوقت الذي عدت هذه الشركات وصنفت على انها تمويل ذاتي.

اهمية البحث :

تأتي اهمية دراسة الشركات الصناعية وتصنيفها من حيث معايير ومؤشرات الربحية التجارية، كون ان الشركات التابعة لوزارة الصناعة، تعاني من جدل فكري قائم على اساس التنظير بين جدلية اقتصاد السوق والتمويل الذاتي، وبين دور فاعل وحماية مؤثرة وداعمة للدولة للقطاع الصناعي العام وضرورة اعادة هيكلتها على اساس التمويل المركزي، فغالباً ما كانت الدولة العراقية بأتجاه التاكيد على الجوانب الاجتماعية دون مراعاة الجوانب الاقتصادية، وبالتالي كان الخاسر الاكبر هو المنتج والمنتُج العراقي وضياع فرص استثمارية مهمة للتوسعة والتطوير وخلق وتكوين رؤوس اموال باتجاه مؤشر الربحية، والتي لا تقتصر على الجانب الاجتماعي بل الاهم هو الناحية المالية والاقتصادية ضمن معايير تقييم كفاءة اداء الشركات الصناعية.

مشكلة البحث :

تعاني معظم شركات وزارة الصناعة والمعادن ولاسيما تلك التي تم تحويلها من التمويل المركزي الى التمويل الذاتي من اعباء وتكاليف مالية تتحملها الموازنة العامة في الوقت الذي ينبغي ان تسعى فيه الدولة الى توجيه مواردها لتحقيق الخدمات الاساسية للمواطنين. فمعظم هذه الشركات وما تضمه من معامل انتاجية ورغم ما توفر لها من دعم مالي وفني وتخصيصات استثمارية طوال المدة الماضية الا انها تعاني من تشوه وضعف في كفاءتها الانتاجية والتسويقية، ولم تعمل باتجاه اعادة هيكلتها وتدعيم تنافسيتها على وفق خيارات مبدأ التمويل الذاتي الذي يرتكز على مبدأ الحماية الصناعية والتجارية وليس على وفق اقتصاد السوق بل على قواعده الاساسية، فهناك فهم خاطئ لمعنى التمويل الذاتي لدى صناع واتخاذ القرار والذي ترشح على وفق مبدأ الليبرالية الجديدة وتحرير السوق والتجارة الخارجية. ياتي ذلك اتساقاً مع اهمية طرح تساؤلأت اهمها :

1. ما هو جدوى ومتطلبات عملية التحول نحو اقتصاد السوق والصناعة في العراق.
2. ما هي السياسات الواجب اتخاذها لتعزيز عملية التحول نحو التمويل للشركات الصناعية .

فرضية الدراسة :

وجوب اتباع سياسات تجارية ومالية داعمة الى الشركات الصناعية لتعزيز توجيهاتها نحو التمويل الذاتي من خلال رفع قدرتها التنافسية والنفاذ الى السوق المحلية.

هدف البحث :

1. تحليل اقتصادي لواقع الشركات الصناعية في العراق وتقييم تجربة التحول نحو التمويل الذاتي.
2. ماهي السياسات التجارية والمالية الداعمة للشركات الصناعية لتعزيز توجهاتها نحو التمويل الذاتي .

منهجية الدراسة :

للوصول الى هدف البحث سيتم استخدام المنهج ألاستنتاجي لتقييم واقع الشركات الصناعية في ظل التحول الى التمويل الذاتي .

المحور الاول : الاطار النظري للتحول نحو اقتصاد السوق

اولاً : مفهوم التحول الى اقتصاد السوق :

يشير مفهوم التحول الاقتصادي "الى الانتقال من النظام الاقتصادي المخطط الى النظام القائم على آلية السوق" (غنيم,2006, 3). من مثل تلك البلدان المتحولة الى اقتصاد السوق (اوروبا الشرقية والعديد من البلدان النامية)

فالتحول "عملية تغير مستمرة في الهيكل الاقتصادي ، تهدف الى تأسيس نظام جديد اكثرتطوراً ويلبي متطلبات واحتياجات الافراد والشركات والمؤسسات والمشروعات، ولتشمل اعادة هيكلة الشركات والمؤسسات العامة لتصبح قادرة على الاستمرار والبقاء ضمن السوق التنافسية. (النجار:2015:318).

ثانياً : مبادى التحول الى اقتصاد السوق :

أ. الحريه الاقتصادية مع دور تدخلي محدود للدولة.
ب. الملكية الخاصة لوسائل الانتاج
ت. حافز الربح كدافع للنشاط الاقتصادي.
ث. المنافسة.
ج. مبدأ المسؤولية الاجتماعية.
ح. عوامل الميزة النسبية

ثالثاً : اهداف تحول الشركات الصناعية الى اقتصاد السوق :

اذ يهدف برامج التحول الى تحقيق اهداف عدة منها :-

1. اعادة توزيع الادوار بين شركات القطاع العام والخاص ،وانسحاب الدولة تدريجياً من النشاطات الاقتصادية ،وفسح المجال امام المبادرات الخاصة عن طريق تشجيع الاستثمار الخاص للشركات الصناعية.
2. التخفيف من الاعباء التي تتحملها ميزانية الدولة نتيجة دعمها للشركات الاقتصادية الخاسرة ،وتكريس مواردها لدعم الشركات التي تعطى ايرادات لتنعش الموازنة .

3. تعزيز تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة للشركات الصناعية عبر توفير مناخ استثماري مناسب ، إذ إن اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر لا تقف عند زيادة الموارد المالية فحسب ، وانما تصل الى فتح الاسواق الجديدة ،وزيادة فرص العمل ، وتسهيل الحصول على التكنولوجية الحديثة (الكفري,,2004,2-1)
4. تحسين الكفاءة في استخدام الموارد الاقتصادية النادرة للشركات الصناعية من خلال التسعير الملائم لتلك الموارد وعناصر الانتاج ولاسيما النقد الاجنبي ومصادر الطاقة وراس المال .

رابعا - مشكلات التحول نحو الى اقتصاد السوق:

هناك العديد من المشكلات التي تواجة عملية التحول للشركات الصناعية نحو اقتصاد السوق التي قد تبقى قائمة حتى بعد التحول، من ابرزها :-

1. عجز الشركات الصناعية بآلياته المختلفة عن تحقيق الرفاه لجميع أفراد المجتمع ، وذلك لعجزه عن ايجاد الحلول المناسبة للمشكلات الفقر والبطالة بصورة عامة. (Stitglits,j:1998:18)
2. المشكلات القانونية :فتنفيذ الخصخصة تستدعي تهئية الأطر والأنظمة التشريعيه التي تخول الحكومات نقل ملكية الشركات العامة إلى القطاع الخاص ، كما يستدعي سن القوانيين التجارية اللازمة المتعلقة بطبيعة ونطاق ودور نشاط القطاع الخاص.
3. مشكلات التقييم أو تحديد قيمة بالأسعار السائدة في السوق ، فاما ان يتم تحديد قيمة مرتفعة للمنشاة يؤدي الى عزوف المستثمرين ، او تحديد قيمة اقل من القيم الحقيقة للشركة هذا يؤدي الى ضياع اموال على الشركة وعلى الحكومة .
4. ضعف التمويل اللازم لإعادة الهيكلة المالية والفنية وتخفيف عبء ديونها الخارجية لعدد من الشركات لتنمية عائداتها وجعلها اكثر جاذبية للمستثمرين .
5. نقص الكفاءة لدى المسؤولين عن تنفيذ الخصخصة مما يؤدي إلى مشاكل في تسويق الشركات المراد خصخصتها وعدم توفير المعلومات الكافية للمستثمرين ، والاستعمال المحدود لمختلف اساليب الخصخصة (الوزان:الحسيني:2009:103).

المحور الثاني : مفهوم التمويل الذاتي وخصائصه :

اولا: المتضمنات الاقتصادية للتمويل الذاتي

التمويل الذاتي هو تمثيل الثروة التي بحوزة المؤسسة المالية وبذلك فهي عملية :-

- تحقيق الاستثمارات بفضل الموارد الداخلية للشركة والتي عادة ماتكون الارباح المتحققة.
- اعادة استثمار الفائض المالي لتحديد وتوسيع اعمال الشركة دون اللجوء الى زيادة راسمالها سواء من اصحابها او من الغير.(افراح:2014:10).
- تكوين موارد جديدة بواسطة النشاط الاساسي للشركة والمحتفظ بها كمصدر تمويل دائم للعمليات المستقبليه اي الاستدامه الماليه للشركة ، لينتج عنها فائض نقدي محقق بواسطة النشاط المخصص لتمويل النمو المستقبلي .

بناء عليه ان التمويل الذاتي تكلفة ضمنية تتمثل في تكلفة الفرصة الضائعة ، وهي تمثل القيمة المتوقعة من قبل المستثمرين عند تقرير الاستثمار في مشروع معين ، وهذا بادخال مفهوم الفرصة البديلة (الضائعة) لاجل التمكن من تحديد تكلفة التمويل الذاتي لابد من حساب تكلفة كل من الاندثارات ، الارباح الغير موزعة.

اما الاطار النظري للتحول فيعد التحول الاقتصادي وسيلة لتحقيق مجموعة من الاهداف تتراوح بين تخصيص جديد للموارد واعادة هيكلة المشاريع الحالية ورفع مستوى كفاءة الاداء " وهو بهذا المعني عملية تغير مستمرة في الهيكل الاقتصادي ويكون الهدف منه مواكبة التغيرات الاقتصادية حيث ان الانتقال من الاساليب الاقتصادية القديمة الى اساليب ونظم اقتصادية حديثة لمواكبة التغيرات والواقع الجديد ويمكن اختيار احد الاتجاهين ادناه او كليهما عند تطبيق سياسة التحول:

1. التحول الكامل ولجميع القطاعات في آن واحد.
2. التحول الجزئي او التدريجي لبعض الصناعات والمشاريع .

وهنالك عدت عوامل ادت الى التحول الى اقتصاد السوق منها:

1. انهيار النظام الاشتراكي :- كما هو معروف فانه من مبادى واساسيات اقتصاديات الدول الاشتراكية انها تقوم على فكرة الملكية العامة لادوات الانتاج ، واتخاذ التخطيط وسيلة لتحقيق الاهداف التي تحددها الدولة .

2.ضغوط المؤسسات المالية الدولية :- فبحسب توجهات صندوق النقد والبنك الدوليين ان التدخل الحكومي هو المصدر الاساسي والرئيسي لكل الازمات الاقتصادية ، وقد تم الاعلان عن وصفات وبرنامج التثبيت والتكييف الهيكلي حيث التوصية الدائمة بالخفض المباشر والواضح في دور الحكومة في الحياة الاقتصادية واحلال محلها التحول نحو اقتصاد السوق في ادارة الاقتصاد.

3. فشل تجارب التنمية في الدول النامية :- حيث اهمية التخطيط الاقتصادي كوسيلة لتحقيق الاستخدام الامثل للموارد وتجنباً لقطاع السوق ، اصبح ينظر على انه خطيئة كبرى ولكي تزيد حوافز القطاع الخاص على الاستثمار فانه يتعين على الدولة ان تبتعد عن التخطيط الاقتصادي وان تترك آليات السوق لتعمل عملها بحرية كاملة.

4.الدور المتزايد للشركات متعددة الجنسيات :- في سبيل حصول الدول النامية على استثمارات اجنبية وتكنولوجيا متقدمة كان لابد ان تعتمد على الشركات متعددة الجنسيات وذلك فان الدول النامية يجب ان تغير قوانينها وتفسح المجال وتترك الدولة المشروعات التي ستعمل بها الشركات(القهيوي:الوادي:2012:25:26)

ثانيا : مبررات التحول :-

- التغير في النظام الاقتصادي السائد الذي يتميز بهيمنة القطاع العام على النشاط الاقتصادي حيث ان التحول يسمح بخلق بيئة عمل ديناميكية للتغير جنباً الى جنب اهداف القطاع العام المتعلقة بالابعاد الاجتماعية والبنى التحتية الاساسية .
- زيادة فرص التوظيف الاستثماري للمدخرات ورؤوس الاموال المحلية وتشجيع الافراد على توظيف مدخراتهم في الفرص الاستثمارية المتاحة .
- معالجة الاختلالات في الشركات العامة عن طريق اعادة هيكلة هذه الشركات وتغير بعض انظمتها لتتوافق مع آلية السوق .
- تخفيف الاعباء المالية عن موازنة الدولة وخصوصاً فيما يتعلق بالدعم المالي والاعانات المقدمة للشركات العامة لاستمرار عملها وتغطية نفقاتها وخصوصاً الشركات الخدمية او المتلكئة في عملها الانتاجي .
- تحسين جودة الخدمات والسلع المقدمة او الحفاظ على المستويات الحالية حيث ان الايرادات المتحققة باستمرار غالباً ماتؤدي الى انخفاض التكاليف وتحسين مستوى وجودة الخدمات والسلع .(سهر:2014:290).

المحور الثالث : تجربة تحول الشركات الصناعية في العراق

اولاً : واقع الشركات الصناعية بعد عام 2003

ان الظروف التي احاطت بالاقتصاد العراقي وما رافقها من تغيير أو ما يسمى بالتحول الاقتصادي عبر التمويل الذاتي للشركات الصناعية، قد تغيرت عما قبل عام 2003، حينما كانت الصناعة تحت وطأة العقوبات الدولية ومن خلال شركاتها ملبية اساسية للطلب المحلي ولو على حساب الجودة كونها اتسمت بصفة الاحتكار الحكومي للانتاج .

فقد ادى دخول منتجات الشركات المنافسة في ظل توافر بيئة تجارية تتسم بالانفتاح دون قيود او حواجز بوأد الصناعة واخذ يشكل تهديداً مباشراً على فرص بقائها في السوق دون انفاذ الحماية التجارية لتجارة ألمصنوعات كونها ما تزال صناعات وليدة ناشئة وتتسم تكاليفها بالارتفاع بعد ان استظلت بالحماية والدعم طوال مدة ما قبل عام 2003 .

اذ واجهت الشركات الصناعية في العراق بعد عام 2003 العديد من المعوقات والتحديات التي ادت الى عرقلة ادئها التنموي ، نتيجة لمجموعة اسباب نتجت عن الظروف غير الطبيعية التي رافقت الصناعة العراقية وكان لها الاثر السلبي على الاقتصاد العراقي وبذلك اصيب القطاع الصناعي في العراق بالشلل بعد عام 2003 ، وتوقفت نسبة 95% من الشركات الصناعية عن العمل الذي يعمل فيها 2.5 مليون موظف ، مما يكلف الدولة العراقية سنوياً ثلاث مليارات دولار لسداد رواتب الموظفين فيها ، وان عدد الشركات الحكومية ناهز 192 شركة ، غالبيتها شركات تعتمد على مساعدات الدولة من اجل البقاء مستنزفة للمال العام ، وان اغلب الشركات الصناعية المملوكة للدولة في تقادم معداتها وتضخم عدد الموظفين ، وفشلها في التكيف مع اقتصاد السوق واعتمادها بالكامل على دعم الدولة والتعايش على المال العام على الرغم ان العوامل التي كانت تعاني منها قبل 2003 لم تعد موجودة اي العوامل الخارجية والمتمثلة بالحصار الاقتصادي ،الا انها ماتزال تعاني من عدة تحديات ومن اهمها مايلي:

1. الدمار والتخريب الذي الحق بجميع المعامل الصناعية من خلال نهب المصانع ومنتجاتها.
2. قدم الخطوط الانتاجية حيث يعود معظمها الى سبعينات القرن الماضي والحاجة الى اعادة تأهيل المصانع وادارتها باساليب متطورة.
3. المنافسة الشديدة من الشركات الاجنبية والعربية الغير خاضعة للتقييس والسيطرة النوعية مما يتيح لها تقديم منتجات ردئية باسعار زهيدة.
4. عدم توفير الامكانيات المادية التي تساهم بتطوير انتاج الشركات الصناعية كماً ونوعاً للدخول في منافسة البضائع المستوردة والتي غزت الاسواق العراقية دون قيود.
5. عدم تفعيل وانفاذ قانون حماية المنتج الوطني .
6. عدم القدرة على تسويق انتاج بعض الشركات الصناعية وذلك بسبب اغراق السوق المحلية بانواع مختلفة وباسعار اقل بكثير من منتجات الشركات الصناعية العراقية ولعدم خضوعها لرسوم كمركية.
7. هجرة رؤوس الاموال الوطنية وبالتالي انخفاض الانتاج المحلي .
8. السياسة التجارية غير السليمة حيث لا يزال العراق خارج حدود الاسواق الدولية وحتى المحلية ، اذ لا يتمتع العراق بتنافسية لمعظم منتجاته .(عنبر:2013:60)
11. غياب المعيار الذي يحدد وجود ميزة نسبية للمنتج المحلي من عدمه امام منتج اجنبي لا يخضع للتعرفة الكمركية بالمقدار الذي يوفر الحماية للمنتج المحلي.(خطة التنمية الوطنية،2018-2020،101) .

ثانيا : واقع انتاجية الشركات الصناعية في العراق

يتضح من جدول -1) ان انتاجية العامل متدنية تتراوح ما بين 35-43 للسنوات 2010-2017 على التوالي , وتشير النسبة المتدنية الى انخفاض معنويات العاملين فضلا عن فائض في عدد العاملين وكذلك تدني جودة المنتج. اما عام 2018 فقد ازدادت عما كانت عليه اذ بلغت 55 تقريباً وتبعاً لذلك ازدادت معها انتاجية المشتغل من القيمة المضافة وكذلك متوسط الاجر السنوي للعامل في نفس العام . اما عن متوسط الاجر للعامل فهي تتراوح من 7-8 للسنوات 2010-2017 على التوالي , بينما في عام 2018 ازدادت الى 9,5 وهي اعلى من السنوات التي سبقتها . وان هذه النسب المتدنية للإنتاجية الجزئية للصناعة في العراق تعود الى عوامل سلبية تؤثر على الانتاجية .

جدول - 1 مؤشر الانتاجية الجزئية لكل عامل من عوامل الانتاج

السنة	انتاجية المشتغل من الانتاج (مليون دينار)	انتاجية الدينار من الاجور (دينار)	متوسط الاجر السنوي للعامل (مليون دينار)	انتاجية المشتغل من القيمة المضافة (مليون دينار)
2010	36,7	6,2	7,6	16
2011	35,1	6,1	7,3	15
2012	37,1	6	7,3	15
2013	41,3	6,5	7,8	15,3
2014	38,3	6,6	8,0	14,7
2015	41,6	6,3	7,9	18,9
2016	43,1	6,4	8,0	17,7
2017	39,6	5,9	8,1	22,5
2018	54,7	6,3	9,5	28,3
المصدر:وزارة التخطيط ، بيانات الجهاز المركزي للاحصاء،مديرية الاحصاء الصناعي				

ثالثا : هيكل أخفاق التنافسية للقطاع الصناعي العراقي:

وفي نتائج استطلاع دراسة بهذا الاتجاه في العراق تشير إلى أن أهم المعوقات التي تقف حائلاً أمام تطوير القدرة التنافسية للاقتصاد العراقي هي :-

1- قصور البنية التحتية وجمود قوانين العمل وتلكؤ الاجراءات الحكومية كجزء من الفساد الاداري ونتيجة له.

2- انخفاض كفاءة اليد العاملة الناجم عن عدم كفاية تدريب وتطوير القدرات الفردية.

3- انخفاض ولاء قوة العمل لوحدات الاعمال الناجم عن التفضيل الشديد للوظائف الحكومية على وظائف قطاع الخاص.

فهناك معوقات ومشاكل كثيرة يجب مواجهتها ، وتعتمد تنمية وتحسين قدرة الاقتصاد العراقي على تجاوز هذه العقبات ، ويمكن القول ان ازالة المعوقات كلياً أمام تنافسية حقيقية بلغ (49) درجة من (120) درجة (حسب تقديرات هذه الدراسة) وبذلك فأن حوالي (71) درجة من المعوقات ما زالت قائمة ومعرقلة أمام تعزيز ودعم التنافسية للصناعة العراقية, ويوضح جدول (38) عوامل أخفاق التنافسية في الاقتصاد العراق, حيث يلاحظ من الجدول أن عملية سهولة الحصول على التمويل قد حصلت على أعلى نسبة (11%) إلى جانب (معالجة الفساد, وضوح الانظمة الضريبية, ولاء قوة العمل) وهذا يدل على الاثر الكبير الذي يسببه نقص وصعوبة الحصول على التمويل في أخفاق التنافسية في الاقتصاد العراقي. علما أن المشكلة الاعمق من ذلك تتجلى في عمق الاثار التي تتركها تلك المعوقات والتي تتجاوز في الغالب النسبة المشار إليها.

جدول -2 :هيكل أخفاق التنافسية في الاقتصاد العراقي

التسلسل	المرتكز	المساهمة في الاخفاق (%)
1	الاستقرار السياسي	8
2	الاستقرار الامني	8
3	استقرار السياسات الاقتصادية	5
4	كفاية البنية التحتية	8
5	كفاية اليد العاملة	7
6	وضوح الانظمة الضريبية	11
7	يسر التمويل	11
8	يسر الاجراءات الحكومية	7
9	استهداف التضخم	5
10	أتساق قوانين العمل	8
11	ولاء قوة العمل	11
12	معالجة الفساد	11
المجموع		100

المصدر: ثائر محمود العاني, ربيع خلف صالح "نحو رؤيا استراتيجية لبناء القدرة التنافسية للاقتصاد والصناعة في العراق" مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، المجلد 6 العدد 58, 2010, ص18.

المحور الرابع: تقييم تحول شركة الاسمدة الجنوبية على وفق مبدأ التمويل الذاتي

تشكل الاسمدة العامل الابرز في تنشيط القطاع الزراعي ورفع انتاجيته من اجل اثراء سلة المواطن الغذائية، ومن ثم تحقيق الامن الغذائي في العراق والكف عن التسابق في استيراد المحاصيل الزراعية من دول الجوار، ولذلك سوف نتناول في هذا المبحث مؤشرات تقييم اداء الشركة

العامة للاسمدة الجنوبية ومدى توفير احتياجات الطلب المحلي ومدى ربحيتها، وهل حققت نجاح في التحويل من التمويل المركزي الى التمويل الذاتي

اولاً : نسبة استغلال الطاقة المتاحة للشركة لاسمدة الجنوبية عينة الدراسة (2011-2018) .

نلاحظ من جدول – 3 ان المدة (2011-2018) سجلت نسب متذبذبة حيث حقق عام 2011 نسبة استغلال بلغت 3% وانخفضت في العام الذي يلي وارتفعت بنسبة قليلة في عام 2013، اما في عام 2014 سجلت ارتفاعاً جيداً مقارنة بالاعوام السابقة، اما عام 2015 تتراجع نسبة الاستغلال عن العام 2014 يدل ذلك على التخبط وسوة الاستغلال، اما عام 2017 ارتفعت النسبة الى 61% وهذه النسب المتذبذبة تدل على عدم كفاءة الاستغلال .

جدول -3 نسبة استغلال الطاقات المتاحة لشركة الاسمدة الجنوبية (مليون دينار)

السنة	الطاقة المتاحة (1)	الطاقة الفعلية (2)	نسبة الاستغلال %(2/1)
2011	373600	10302	3
2012	373600	9032	2
2013	148000	10433	7
2014	125000	49120	39
2015	247000	30896	13
2016	190000	114282	60
2017	135000	82904	61
2018	162000	70621	44

المصدر:وزارة الصناعة والمعادن/الدائرة الاقتصادية

ثانياً : نسبة استغلال الطاقة المخططة للشركة العامة للاسمدة الجنوبية :

من الجدول (4) وخلال السنوات (2011-2018) شهدت نسب تخطيطية متفاوتة، اذ بلغت اقل نسبة عام 2011 بنسبة (11%) واعلى نسبة عام 2018 بنسبة 100% .

جدول -4 نسبة استغلال الطاقات المخططة للشركة للمدة(2011-2018) (مليون دينار)

السنة	الطاقة الفعلية (1)	الطاقة المخططة(2)	نسبةالاستغلال % (2/1)
2011	10302	91589	11
2012	9032	70024	13
2013	10433	83775	12
2014	49120	125000	39
2015	30896	162500	19
2016	114282	178000	64
2017	82904	135000	61
2018	70621	70621	100

المصدر:وزارة الصناعة والمعادن /الدائرة الاقتصادية

ثالثاً : نسبة استغلال الطاقة الفعلية للشركة العامة للاسمدة الجنوبية:

نلاحظ من بيانات الجدول (5) وخلال السنوات (2011-2018) ان نسبة استغلال الطاقة الفعلية بنسب متفاوتة، فقد حققت في الاعوام 2014 و 2017 اعلى نسبة بلغت 100% وهو مؤشرجيد لوضع الشركة وانخفضت عام 2012 بنسبة بلغت 19% . وحسب بيانات وزارة الصناعة المعادن يكون وضع الشركة بشكل ممتاز اي تحسن خلال الاعوام بتزايد وتستطيع الشركة ان تدير سيولتها النقدية بشكل جيد دون الرجوع الى اخذ منح وقروض من وزارة المالية.

جدول -5- نسبة استغلال الطاقات الفعلية للشركة للمدة (2011-2018) (مليون دينار)

السنة	الطاقة المتاحة (1)	الطاقة المخططة (2)	نسبة الاستغلال %(1/2)
2011	373600	91589	25
2012	373600	70024	19
2013	148000	83775	57
2014	125000	125000	100
2015	247000	162500	66
2016	190000	178000	94
2017	135000	135000	100
2018	162000	70621	44

المصدر:وزارة الصناعة والمعادن/الدائرة الاقتصادية.

رابعاً : الارباح والخسائر للشركة العامة للاسمدة الجنوبية:

نلاحظ الجدول (6) في عام 2011 حققت الشركة ارباح 13مليون وفي عام 2012 انخفضت الارباح الى 2 مليون اما في عام 2013 ارتفعت الى 13 مليون وهو امر جيد للشركة، اما في عام 2015 نلاحظ الشركة حققت خسائر بقيمة(16) مليون وبعدها في عام 2016 عاودت نشاطها وحققت ارباح بقيمة 4 مليون، اما الاعوام 2017/2018 تراجعت الشركة وحققت خسائر بالمبلغ نفسه (16) مليون .

الجدول -6- ارباح وخسائر الشركة العامة للأسمدة الجنوبية (مليون دينار)

السنة	اجمالي الايرادات (1)	اجمالي المصاريف (2)	الارباح والخسائر(1-2)
2011	103	90	13
2012	92	90	2
2013	106	94	12
2014	_	_	_
2015	63	79	(16)
2016	111	107	4
2017	85	101	(16)
2018	74	90	(16)

المصدر: وزارة الصناعة والمعادن/الدائرة الاقتصادية.

المحور الخامس : تحليل الاداء المالي لشركة الاسمدة الجنوبية .

ان تحليل الاداء المالي للشركات الصناعية تعتمد على العمل اليومي من الناحية الايرادات والمصروفات الداخلية . ويتضمن

اولاً : التحليل المالي

1. نسبة السيولة :

وهي قدرة الشركة الصناعية على مواجهة الديون والمستحقات قصيرة الاجل ويجب ان تكون النسبة 2 وان لا تقل عن 0.5 بمعنى ان كل دينار من المطلوبات يجب ان يقابلة دينار من الموجودات وكلما زادت هذة النسبة زادت قدرة الشركة على دفع التزاماتها الجارية والنسبة الملائمة هي : (نسبة التداول =الاصوال المتداولة / الخصوم) ونلاحظ من الجدول - 7 - نسبة السيولة جيدة حيث بلغت في عام 2018 (1.1%) اي اكثر من النصف وازدادت في عام 2019 الى (1.3%).

2. نسبة النشاط :

وهي تقيس معدل دوران الموجودات و استخدام اصول الشركة لزيادة المبيعات وكلما زادت النسبة زادت اداء الشركة في استخدام اصولها ويقاس معدل دوران (المبيعات = المبيعات/مجموع الاصول) ونلاحظ الجدول (7) نسبة النشاط في سنة 2018 بلغت 16% وهي نسبة غير جيدة للشركة اما عام 2019 ارتفعت النسبة 19% وهو اداء مقبول للشركة.

3. المديونية :

وهي تقيس المدى التي تذهب اليه الشركة في تمويل اصولها من اموال الغيركما تقدم معلومات عن قدرة الشركة لاستيعاب تراجع الاصول الناتجة عن خسارة دون تعريض حقوق الدائنين للخطر وتكون (مجموع الديون=دائنون/مدينون)، ونلاحظ الجدول (7) ان الديون مرتفعة جداً حيث بلغت عام 2018 (128) مليون، اما عام 2019 بلغت (112) مليون وبذلك يدل على تخبط الشركة وعدم تنظيم الادارة والانتاج .

4. الربحية :

تقيس هذه النسبة العلاقة بين الربح العادي اي الربح الناتج من النشاط الجاري وصافي المبيعات الذي يمثل مصدر الايراد الاساس وتكون كالأتي (نسبة الربحية : صافي الربح / صافي المبيعات)، ونلاحظ من الجدول (7) ان نسبة هامش الربح عام 2018 بلغت 19% وهي نسبة غير جيدة اما عام 2019 انخفضت الى 15%، ويدل الاداء غير الجيد للانتاج والمبيعات بسبب تقادم خطوط الانتاج وكذلك انفتاح الاستيرادات التي ادت الى تراجع الشركة بصورة كبيرة .

الجدول -7- الاداء المالي لشركة الاسمدة الجنوبية للمدة (2018-2019)

السنة	السيولة%	دوران الموجودات%	مجموع الديون	هامش مجمل الربح%
2018	1.1	16	128	19
2019	1.3	19	112	15
المصدر:من عمل الباحثين استنادا الى بيانات وزارة المالية/دائرة الموازنة.				

المحور السادس : التحليل الاقتصادي لشركة الاسمدة الجنوبية .

ويتضمن : -

1. الارباح الاقتصادية: وفقا للقانون الاقتصادي والشركات الصناعية فان الارباح يتم استخراجها من خلال المعادلة (الارباح الاقتصادية = الايراد – التكاليف)، نلاحظ في الجدول (8) الارباح الاقتصادية عامين 2018/2019 سالبة يدل ذلك على خسارة الشركة وعدم تحقيقها اي ارباح اقتصادية .
2. المردودية الاقتصادية: هي علاقة الارباح بالموجودات لغرض الحصول على نتائج اقتصادية، وهي تطبق على كل المراحل الاقتصادية، كذلك تدل على الامكانيات المادية التي ساهمت بها وهي كما يأتي (المردودية الاقتصادية = النتيجة الصافية/مجموع الاصول) (احمد:2020:49)، نلاحظ من الجدول -8- في عامي 2018/2019 النتيجة سالبة ويدل على عدم تحقيق الشركة اي مردودية اقتصادية اي ان الشركة تعد خاسرة.

جدول -8 الارباح والمردودية الاقتصادية لشركة الاسمدة الجنوبية للمدة (2018-2019)

السنة	الارباح الاقتصادية %	المردودية الاقتصادية %
2018	(52)	(0.6)
2019	(36)	(0.4)
المصدر: بيانات وزارة المالية/دائرة الموازنة الارقام بين الاقواس سالبة		

المحور السابع : التخصيصات المالية التي تم تخصيصها من الموازنة

اولاً : القانون التي تعمل به الموازنة الاتحادية لتمويل الشركات الصناعية ذات التمويل الذاتي:

- قانون الاداره المالية رقم 6 لسنة 2019 :- هو القانون المعمول به حاليا لتمويل الشركات الصناعية ذات التمويل الذاتي حيث ينص الفصل الثامن التي تشمل موازنات الادارات الممولة ذاتياً والفصل التاسع الذي يشمل صلاحيات شطب الديون والموجودات حيث ان لوزير المالية التنازل عن حق الحكومة في استحصال مبالغ الدفع او تقسيطه او ارجاع تسديده ضمن الحدود التي يضعها مجلس الوزراء .

ثانياً: النسبة التي تتحملها وزارة المالية من النفقات الكلية التشغيلية للدولة.

توظف الشركات الصناعية المملوكة الى الدولة نحو 100الف الى 500 الف شخص خلال الاعوام السابقة، اذ اصبحت هذه الشركات غير قادرة على تأمين دفع رواتب منتسبيها، لذا اتخذت الدولة مبدأ لهذه الشركات لدفع رواتب مقطوعة الى منتسبيها لحين اعادة تأهيل العمل فيها وتحقيق موارد ذاتية لها وتغطية مصروفاتها، الا إن استمرار الوضع القائم لهذه الشركات ادى الى دفع الدولة بالاستمرار بتخصيص مبالغ لدعمها لتغطية رواتب موظفيها وليست لأعادة التأهيل نلاحظ ان نسبة الانفاق لدعم رواتب الموظفين للشركات المملوكة للدولة تتراوح 3-15% من حجم الانفاق التشغيلي، وهذا الدعم يعنى دفع رواتب واجور دون مقابل خدمة او سلعة توازي ما تتحمله الدولة والمجتمع من تكاليف

ويشير جدول -9 ان النفقات التشغيلية للشركات الصناعية ذات التمويل الذاتي من تخصصيات وزارة الصناعة والمعادن، شهدت اعلى نسبة لها عام 2017 (97.8%) واقل نسبة (6.0%) عام 2015 ومن خلال السنوات نلاحظ ان نسبة التخصيصات التشغيلية للشركات الصناعية تزداد، وهذا يدل على خسارة الشركات الصناعية وعدم قدرتها على تغطية مستلزماتها حتى بعد قرار دمج الشركات الصناعية لعام 2016 لم نلاحظ اي نتيجة تذكر بل على العكس زادت التخصيصات التشغيلية .

جدول – 9 التخصيصات التشغيلية لوزارة الصناعة والمعادن والشركات الصناعية

السنة	التخصيصات التشغيلية (1)	التخصيصات التشغيلية لوزراة الصناعة (2)	النسبة (3=2/1)	التخصيصات التشغيلية للشركات الصناعية (4)	التخصيصات التشغيلية من اجمالي التخصيصات (5)=(4/2)
2012	79.945	32.903	41.2%	5.746	17.5%
2013	83.316	61.836	74.2%	4.607	7.5%
2014	_	_	_	_	_
2015	78.248	46.836	59.9%	2.819	6.0%
2016	80.149	10.767	13.4%	10.337	96.0%
2017	75.217	11.736	15.6%	11.478	97.8%
2018	79.508	11.673	14.7%	11.282	96.7%
2019	100.059	11.804	11.8%	11.0564	93.7%

المصدر:العمود الاول والثاني والرابع، وزارة المالية، دائرة الموازنة
العمود الثالث والخامس من عمل الباحثين

ثالثا : المنح التي تتحملها وزارة المالية للشركة الاسمدة الجنوبية.

توظف الشركات الصناعية المملوكة الى الدولة حوالي 100الف - 500 الف شخص خلال الاعوام السابقة ، حيث اصبحت هذه الشركات غير قادرة على تأمين دفع رواتب منتسبيها ، لذا اتخذت الدولة مبدأ لهذه الشركات لدفع رواتب مقطوعة اليهم لحين اعادة تاهيل العمل فيها وتحقيق موارد ذاتية لها وتغطية مصروفاتها، الا ان استمرار الوضع القائم لهذه الشركات ادى الى دفع الدولة والاستمرار بتخصيص مبالغ لدعمها لتغطية رواتب موظفيها وليست لأعادة التاهيل نلاحظ ان نسبة الانفاق لدعم رواتب الموظفين للشركات المملوكة للدولة تتراوح 3-15% من حجم الانفاق التشغيلي وهذا الدعم يعنى دفع رواتب دون مقابل خدمة او سلعة (المهايني:سلوم:17:16:2008).

اما المنح التي تعطيها وزارة المالية لسد العجز التي يحصل في الشركات من خلال دراسة الموازنة التخطيطة للشركة وكذلك جدول الارباح والخسائر ومد الشركة بما تحتاجة من راس مال لتمشية انتاجها وبعض المنح تكون 100% للشركات المعطلة تماماً وبعضها تكون بنسبة اقل من 100% ونلاحظ من الجدول التالي شركة الاسمدة الجنوبية و كمية المنح التي تعطي للشركة عينة البحث.

(مليار دينار).

جدول -10 المنح التي تخصصها وزارة المالية /دائرة الموازنة الى الشركة العامة للاسمدة الجنوبية (مليار دينار)

السنة	منحة الخزينة
2016	11
2017	11
المصدر: وزارة المالية /دائرة الموازنة/القطاع العام	

الاستنتاجات والتوصيات ....

اولا . الاستنتاجات:

1. يؤدي تحويل الشركات الصناعية الى اقتصاد السوق وفق القواعد النظرية الى أعادة توزيع الادوار بين القطاعين العام والخاص المحلي والاجنبي وسد فجوة الادخار - الاستثمار وتخفيف الاعباء المالية عن الدولة.

2. ان التحول الى اقتصاد السوق يؤدي الى تغييرات مهمة في اوضاع شركات القطاع الحكومي خاصة الصناعية على وفق اصلاحات هيكلية في البنيان الاقتصادي خاصة فيما يتعلق بمسألة التمويل الذاتي والملكية الخاصة للشركات على وفق اساليب عدة للخصخصة .

3. ان الظروف التي احاطت بعملية التحول قد تغيرت مابعد 2003 كون الفترة قبل 2003 كانت فترة عقوبات اقتصادية على العراق وكانت الصناعة اساسية كونها تمثل ثلثي طلب المستهلك العراقي من المنتجات الصناعية والخدمات الصناعية في العراق رغم ان ذلك كان على حساب الجودة.

4. ان الشركات الصناعية ماتزال تعتمد على الموازنة العامة للدولة في تحويل نفقاتها التشغيلية الجارية والاستثمارية .

5. فشل الشركات الصناعية في التحول الى التمويل الذاتي واعتمادها بشكل كامل على موازنة الدولة، فضلاً عن القروض التي تقدمها المصارف الى الشركات الصناعية وتتحملها موازنة الدولة لتغطيتها .

6. ان قرار المركزية للدولة والتي يظهر من خلال الموازنة العامة للدولة ومايتفق من تخصيصات مالية يتم عن وجود هيمنة الدولة وقدرتها على ان تمنح مزايا احتكارية للصناعة العراقية وشركاتها وخاصة تلك التي تتمتع بالقدرة على الاحلال المحلي بدلاً من الاجنبي المستورد من خلال سياسات الدعم والاعانة والحماية التجارية وهو الذي سوف يمكن هذه الشركات باتجاه اعادة هيكلتها لتنسجم مع مبدى التمويل الذاتي في مراحل متقدمة وفق معايير تقييم كفاءة الاداء ووفق مبدى حوكمة الشركات واشراك القطاع الخاص .

6. ان خطط الصناعة واستراتيجية الصناعة لم تاخذ بنظر الاعتبار مسائلة حتمية ان الشركات الصناعية ينبغي ان تعمل وفق اليةً وقواعد اقتصاد السوق والمبادرة لاتخاذ القرار والاخذ بالمتغيرات والتطورات الصناعية والتكنولوجية وفق سياقات عمل الشركات القطاع الخاص.

7. دخول الشركات المنافسة من خارج العراق، وبذلك سوف يشكل تهديداً مباشراً على فرص بقائها في السوق، اذ ان الفجوه بين المستويات ادائها وممارساتها مقارنة بنظيراتها من الدول المجاورة

8. في ضوء تقييم كفاءة اداء الشركات الصناعية بعد عام 2003لصناعة الاسمدة بشكل خاص، ومن خلال المؤشرات الاقتصادية تم استنباط حقائق اهمها عدم تحقق مبدأ الكفاءة والإنتاجية والقدرة على تحقيق قيم مضافة اقتصادية . وانخفاض ملحوظ وبنسبة عالية لقدرات الشركات على تلبية طلب المستهلك والسوق العراقية حيث بلغ نسبة استغلال الطاقة المتاحة لشركة الاسمدة الجنوبية 61% في عام 2014.

9. في الوقت التي تعد فيه الشركات الصناعية اساس انطلاق العملية التنموية، الا إن دور الشركات الصناعية في العراق لم يكن بمستوى الطموح وفقاً لمعايير القيمة المضافة حيث حققت شركة الاسمدة الجنوبية اعلى نسبة 0.74% لعام 2016، اما مساهمتها في توليد الناتج المحلي فقد بلغ اعلى نسبة للشركات الصناعية 0.02% للاعوام 2013و2015، اما تكوين راس المال الثابت، فبالرغم من التخصيصات المالية الاستثمارية طوال مدة 2019/2011 والتي بلغت اعلى نسبة 1000مليار دينار عام 2013 الا انها لم تحقق اي تقدم ايجابي مما يظهر عدم جدوى التحول .

ثانيا . التوصيات :

1. إن قرار مركزية الدولة سوف يمكن هذه الشركات باتجاه اعادة هيكلتها لتنسجم مع مبدأ التمويل الذاتي في مراحل متقدمة على وفق معايير تقييم كفاءة الاداء ومبدأ حوكمة الشركات واشراك القطاع الخاص

2. اهمية توفير المقومات اللازمة لنجاح التحول من مثل توفير البنى التحتية والخدمات والاطر القانونية الكفيلة بحماية المنتج الوطني وفق سياسات تجارية وصناعية .

3. إن تعتمد الشركات الصناعية على ذاتها في تمويل نفقاتها من خلال اسلوب الشراكة على وفق قانون 76 لسنة 1997 المعدل وليس المشاركة كما هو حالياً .

4. اجراء تقييم اداء لكل فروع الشركات الصناعية ودراسة جدوى هذه الشركات ذات التمويل الذاتي لغرض اعطاء قرار لتحويلها او بقاءها ضمن التمويل الذاتي ففي حال بقاءها يجب ان توفر لها حماية كمركية وسياسات صناعية والارتقاء بمستواها للوصول الى التمويل الذاتي.

5. خصخصة الشركات الصناعية وفق اسلوب الشراكة وليس المشاركة بين الشركات الصناعية المحلية والاجنبية بما يعزز من قدرات هذه الشركات في مسألة الاستدامة المالية لها.

6. تحسين الطاقات الانتاجية للشركات الصناعية من خلال اعداد برنامج لإعادة الهيكلة وعلى اساس اتخاذ تدابير تجارية لتفعيل قانون حماية المنتج المحلي على وفق اجراءات شاملة للشركات الصناعية الممولة ذاتيا والتي تعاني من اندثار وقدم المعدات والالات .

7. انفاذ وتطبيق قانون التعرفة الكمركية والتطبيق الفعال لقانون حماية المنتجات العراقية رقم 11 لسنة/2010، والتي تنص اولاً (حماية المنتجات العراقية من الاثار المترتبة عن الممارسات الضارة في التجارة الدولية مع العراق ومعالجة الاضرار الناجم عنها) اما ثانياً (توفير

بيئة لبناء صناعة وطنية قادرة على المنافسة في الاسواق المحلية والعالمية).

8. معالجة مشكلة العمالة الفائضة وذلك من خلال اعتماد مبدأ التاهيل حسب الخبرات الفنية والادارية والمهارات المختلفة، واعادة النظر بسياسة الاجور والرواتب بما يتلاءم مع الاسعار وزيادة الإنتاجية كونها تعد من العناصر المهمة في اعادة هيكلة وتطوير الشركات الصناعية.

9. الاستفادة من تجارب الدول التي تحولت من التمويل المركزي الى التمويل الذاتي من خلال اساليب الخصخصة المتمثلة بالبيع الكلي او الجزئي للشركات الصناعية وطرح الاسهم والبيع الى المستثمرين من خلال توفير بيئة استثمارية ملائمة لرفع كفاءتها الاقتصادية وتحقيق ارباح اقتصادية

10. على الشركات الصناعية وضع الربح معياراً اساسياً وحافزاً مهما لضمان استمرارية عمل الشركة ، والاخذ بمعايير ومؤشرات كفاءة الاداء الاقتصادي عند محاولة تقصي اسباب فشل الشركات الصناعية لتصبح قادرة على تلبية طلب المستهلك .

11. تعد اساليب الخصخصة مركز الثقل في عملية التحول باتجاه اقتصاد السوق في العراق ومثار الجدل ان لم تبنى على وفق قواعد لاقتصاد السوق، باتجاه تحويل الشركات الصناعية من التمويل المركزي الى التمويل الذاتي، اذ البيع الكلي او الجزئي لموجودات الشركة العامة الى القطاع الخاص

المصادر :

1. القهيوي، ليث عبدالله والوادي ، بلال محمود ، التحول من القطاع العام الى القطاع الخاص ،ط1 ،الاردن،عمان،2012.

2. الكفري،مصطفى عبدالله، عمليات الخصخصة في الدول العربية ومبرراتها،ظروفها والصعوبات التي تواجهها،كلية الاقتصاد،جامعة تشرين،2004.

3. المهايني،محمد خالد وسلوم، حسن عبدالكريم ، الموازنة الفيدرالية للعراق الاتجاهات ومعدلات النمو للانفاق والايرادات للفترة من 2004-2007 ،مجلة الادارة والاقتصاد ،العدد الثامن والستون،2008.

4. النجار، يحيى ، تقييم المشروعات تحليل معايير ومؤشرات دراسة الجدوى وتقييم كفاءة الاداء، ط1، دار دجلة للنشر والتوزيع،الاردن، عمان،2010.

5. الوزان،احمد عباس والحسيني،عبير محمد: التحول نحو القطاع الخاص (الية من آليات الانتقال نحو اقتصاد السوق المزايا العيوب،المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد ،جامعة المستنصرية ،المجلد(3) ،العدد(8) خاص(2009).

6. محسن،الاء رياح،2019،دور التمويل الذاتي في خدمات دائرة ماء بغداد (منظور ستراتيجي)،بحث دبلوم،كلية الادارة والاقتصاد،جامعة بغداد

7. افراح،راندة ،، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي في العلوم التجارية تخصيص محاسبة ومالية، مصادر التمويل الحديثة واثرها على الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ، 2014 .

8. جاسم، احمد محمد ،تقييم الاداء المالي والاقتصادي لمديريات الكمارك في العراق، رسالة ماجستير،كلية الادارة والاقتصاد،جامعة الفلوجة،2020.

9. عاشوش، مبروكة هاجر ،اثر التمويل الذاتي على النمو الداخلي للمؤسسات الاقتصادية ،دراسة حالة شركة الاسمنت عين التوتة خلال الفترة2009-2011،الجزائر، 2014 .

10. عنبر ، ختام غياض ،الانفاق الاستثماري ودورة في نمو ناتج منشات الصناعة التحويلية العامة في العراق للمدة 2000-2010، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد ،2013.

11. سهر،فيصل زيدان،اعادة هيكلة شركات القطاع الصناعي العام بأسلوب التحول الى الشركات المساهمة الخاصة والمختلطة(التجربة العراقية نموذجاً)،كلية الادارة والاقتصاد،جامعة بغداد،المجلد20،العدد77،لسنة2014.

12. غنيم،احمدفاروق، الديمقراطية واقتصاد السوق،مركزالمشروعات الدولية الخاصة،2004,على الموقع الالكتروني.www.cip-arabia.org/asp.

13. خطة التنمية الوطنية (2018-2020)،.

14. وزارة الصناعة والمعادن،الدائرة الاقتصادية.

15. وزارة المالية،دائرة الموازنة،قسم القطاع العام.